ينعقد ببكين من ١٢-١٣ أبريل القادم:

بلادنا تشارك في المؤتمر الأول لمنتدى التعاون العربي الصيني

كتب/أحمد الطيار

■ ينعقد بالعاصمة الصينية بكين خلال الفترة من ١٢-١٣ ابريل القادم أعمال الدورة الأولى لمؤتمر رجال الأعمال لمنتدى التعاون الصيني العربي وينعقد اللقاء برعاية الجامعة العربية والحكومة الصينية وسيحضره وزراء التجارة والاقتصاد والصناعة العرب وأعضاء من المنظمات التجارية والصناعية والاتحادات الرسمية في الوطن العربي.

وأوضح الأخ خالد عفيف المدير العام للاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية لـ«الثورة» أن بلادنا ستشارك بوفدين الأول حكومي ويمثله الأخ الدكتور خالد راجح شيخ وزير الصناعة والتجارة حيث سيلقي أيضاً كلمة عن المجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية باعتباره رئيس الدورة الحالية للمجلس فيما سيكون الوفد الثاني لبلادنا مكونا من ٢٢ رجل أعمال من الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية من كافة المحافظات وسيلقي الأخ محمد عبده سعيد رئيس الوفد التجاري اليمني كلمة في المنتدى عن رجال المال العرب.

وأشار الأخ عفيف إلى أنه سيعقد في المنتدى العديد من الندوات حول وضع التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية وآفاقه ودفع الاستثمارات المتبادلة بين الجانبين.

كما ستنعقد مباحثات تجارية بين الوفود لتنشيط العلاقات الاقتصادية بشكل أكبر. منوهاً إلى أن الجامعة العربية والصين قد أنشأت منتدى للتعاون الصيني العربي أثناء زيارة الرئيس الصيني لمقر جامعة الدول العربية في يناير عام ٢٠٠٤م. ليمثل آلية جديدة للحوار الجماعي والتعاون بين الصين والدول العربية على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، وتعمل على توسيع التعاون بينهما على مختلف المستويات والمجالات. كما تم خلال سبتمبر ٢٠٠٤م التوقيع المشترك بين الجانبين في القاهرة على اتمام انشاء منتدى التعاون والأعمال الصيني العربي والذي يعد دفع وتوسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية من أولوياته.

وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية من ٢٥ مليار دولار عام ٢٠٠٣م إلى أكثر من ٣٣ ملياراً خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر ٢٠٠٤م وتستورد الصين ٥٠٪ من وارداتها النفطية من الدول العربية وتتطلع إلى رؤوس الأموال العربية للاستثمار بها. كما أنها تنظر الآن إلى بوادر قيام سوق عربية موحدة للتعامل معها ككيان واحد بمساحة شاسعة ومواد غنية وعدد سكان كبير.

والماء ثروة

خالد الصعفاني

■ ،،وجعلنا من الماء كل شيء حي" يقول ربنا تعالى.. وأوردت إستراتيجية الماء الوطنية أن الأمن المائي بعد وصيفاً للأمن القومي أي في المرتبة الثانية بعده.. وكثر الحديث عن مشاكلنا مع المياه، وخطر أننا قد نمت عطشا لو بقيت المشكلة المائية تتوسع وظلنا نتفرج.. ولكن العمل لمعالجة المشكل وتصويب الاختلال الرهيب فيه مازالا بعيدين عن ما هو مطلوب وواجب..

ولو اعتمدنا بعض الأرقام التي أوردها أهل الحل والعقد بشان المياه في تحقيق لأحد الزملاء وقلنا: أن ٢٠٪ من ثروتنا المائية المستخدمة تصرف على القات، بينما ٦٪ يوجه للاستخدام المنزلي والباقي يستخدم لأغراض الصناعات الغذائية،، وأضفنا أن ٥٠ ألف بئر هي أعداد آبار الماء لو صدق الرقم.. كل هذا يخيف ويجعلنا نمسك على القلب قائلين "الله يستر".. هل يمكن أن يموت الناس في زمن الانترنت والتكنولوجيا في العطش.. نقول نعم.. ملايين ماتوا ويموتون في العالم ليس من العطش وحسب ولكن بسبب المياه غير الصالحة.

تخيلوا أن خُمس ما يستخدم من مياهنا يذهب للقات الذي يضر اقتصادنا من الناحية الأخرى وعلى حساب مزروعات أخرى مهمة.. وتخيلوا أن يغور علينا الماء أو يجف، كيف سيكون واقع الصناعات الغذائية ذات الصلة بالماء؟

وتخيلوا لو ارتفع سعر دبة الماء أكثر فأكثر أو أننا اضطررنا لاستيراد الماء وادخاله بندا لإنفاقنا بدلا عن احدى السلع المدعومة أو تلك التي زال عنها الدعم؟

وتخيلوا أننا نعرف حجم المشكلة وكلنا يتحدث عن المياه، الحاضر، والحاجة والمستقبل ،لكن العمل للحل يزحف ببطء وبما لا يتناسب مع الوضع الذي حذرت منه الجهات الدولية ذات العلاقة، وإعادة هذه الجهات جزء من حجم المشكلة لتفاعل الجهات المسؤولة عن المياه في بلادنا.

وتخيلوا أننا مع هذا الوضع لانجد سياسات ومشاريع لحفظ مياه الأمطار التي نعتمد عليها اساسا، ومع كل غيث تتحول صنعاء إلى بحيرات ومستنقعات يلتقي فيه ماء المطر بمشاكل أخرى في المجاري واشغال الشوارع وهذا لا يخدم المركبات التي تجوب العاصمة ولا يخدم صحة الناس من جهة أخرى ولها كلها كلفة اقتصادية تستدعي التدخل الجاد..

أخيراً..

نحن أمام مشكلة مياه حقيقية بالنظر لحجم الاستهلاك بما هو معدل عالمي وبالنظر إلى الهدر الكبير للمياه ولمستقبلنا المائي.. ولأننا في الأساس بلد زراعي، ثم إن صناعتنا تعتمد في الشق الأكبر منها على المياه فلابد من العمل الجاد للتخفيف من حجم المشكلة وضمان مياه الشرب المناسبة لنا ولأجيالنا ولدينا حلول كثيرة عرفها الأجداد، لأن الماء كان بالنسبة لهم نعمة تاتي معها بالخير والرزق، وهي اليوم كذلك أيضا، لأن نضوب المياه الجوفية يعني نضوب الحياة..

وفقا لبيانات فعلية أولية:

ارتفاع الايرادات العامة للدولة الى ٨٠٣,٦ مليار ريال في ٢٠٠٤م

كتب /علي البشيري

■ ارتفع اجمالي الايرادات العامة للدولة خلال عام ٢٠٠٤م الى ٨٠٣,٦ مليار ريال مقابل ٦٧٢,٢ مليار ريال في عام ٢٠٠٣م وبزيادة تقدر بنحو ١٣١,٤ مليار ريال .

واشارت بيانات احصائية أولية صادرة عن وزارة المالية ان الايرادات الجارية بلغت ٨٠٠,٩ مليار ريال في عام ٢٠٠٤م مقارنة بمبلغ ٦٦٢,٨ مليار ريال في ٢٠٠٣م وبزيادة ١٣٩,١مليار ريال .

وبلغ اجمالي الايرادات النفطية ٥٧٩,١ مليار ريال،منها ٣٧٠,٩ مليار ريال مبيعات النفط الخام المصدر ٢٠٢,٨ مليار ريال مبيعات النفط المباع محليا، فيما بلغت ايرادات الغاز نحو ٥,٢ مليار ريال .

واوضحت البيانات ان الايرادات الضريبية بلغت ١٧٦,٦ مليار ريال ،منها ٩٨ مليار ريال ضرائب مباشرة، ونحو ٧٨,٦ مليار ريال ضرائب غير مباشرة، فيما بلغت الايرادات الجارية غير الضريبية الاخرى نحو ٤٥,١ مليار ريال .

كما بلغ اجمالي الايرادات الرأسمالية والمنح ٢,٦ مليار ريال في ٢٠٠٤م مقابل ٩,٤ مليار ريال في عام ٢٠٠٣م وبانخفاض يقدر ٦,٨ مليار ريال .

واشارت البيانات الى ان الايرادات الجارية نمت بمعدل ٢٠,٨٪ في عام ٢٠٠٤م مقابل ١٧,٨٪ في عام ٢٠٠٣م، وان معدل نمو الايرادات الضريبية بلغ ١٥,٥٪ مقابل ١٠,٨٪ والايرادات النفطية ٤١,٢٪ مقابل ٢٠٪.

وتسعى الحكومة الى تنمية الايرادات غير النفطية وذلك من خلال اصلاح التشريعات المالية والضريبية والجمركية وما من شانه ازالة الاختلالات والقضاء على التهرب الضريبي والجمركي وتبسيط اجراءات التحصيل وبما من شانه تنويع الايرادات العامة والتقليل من الاعتماد على الايرادات النفطية وذلك بهدف المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي.

الجمعية العمومية للبنك اليمني تعقد اجتماعها السنوي أول ابريل..

البواب: البنك حقق خلال العام الماضي نتائج متميزة

كتب/ يحيى محمد العلفي

قال الأخ الدكتور أحمد إسماعيل البواب مدير عام العلاقات العامة في البنك اليمني للإنشاء والتعمير أن الجمعية العمومية العادية لمساهمي البنك ستقف في اجتماعها السنوي الـ٤٢ المقرر انعقاده يوم الجمعة الأول من أبريل القادم ٢٠٠٥م في مقر المركز الرئيسي للبنك بالعاصمة صنعاء أمام عدد من التقارير والفعاليات المصرفية والاقتصادية المتصلة بعمل البنك والبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤م.

وأوضح الدكتور البواب في تصريح لـ(الثورة) أن إنجازات البنك اليمني للإنشاء والتعمير خلال عام ٢٠٠٤م المنصرم هي جزء لا يتجزأ من إنجازات الوطن التي تحققت في كافة المجالات ومثلت انعكاساً واضحاً للجهود الكبيرة المكثفة التي بذلتها وتبذلها الحكومة تنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الهادفة إلى تعزيز سياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي والاجتماعي وتطوير أداء الجهات المتعاملة مع المستثمرين..

وأشار الدكتور البواب إلى أن البنك قد حقق خلال العام الماضي نمواً في إجمالي الموجودات بنسبة ١٤,٧٥٪، حيث ارتفع مجموع الميزانية إلى مبلغ وقدره ٥٤,٥١٠,٠٢٨,٠٠٠ ريال، مقابل ٤٧,٠٤٤,١١١,٠٠٠ ريال، خلال عام ٢٠٠٣م، بزيادة قدرها ٧,٠٠٥,٩١٧,٠٠٠ ريال..

منوهاً بأن البنك واصل تنفيذ سياسته في استثمار الفوائض النقدية في مجالات أكثر أماناً وقابلة للتسييل في أي وقت، ما أدى إلى دعم مركزه المالي وتحسين جودة الأصول وبما سيتيح للبنك في المستقبل القريب جاهزية أكبر وأفضل للدخول في استثمارات ناجحة..

وأضاف أن البنك قد حقق خلال العام الماضي ٢٠٠٤م نتائج محققة من خلال نشاطاته المختلفة المالية والمصرفية والاستثمارية وفي مجال التدريب والتأهيل بما يلبي طموحات المرحلة المقبلة ويواكب التحولات الاقتصادية على المستوى الداخلي والخارجي...

فعاليات بيطرية في محافظتي ذمار والحديدة

ذمار/ سبأ/الحديدة/الثورة/

تنفذ الاثنين القادم بمحافظة ذمار حملة بيطرية يشارك فيها اكثر من ١٥٠ من الخبراء والفنيين في مجال الثروة الحيوانية من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ومكتب الزراعة والري وطلاب كلية الزراعة والطب البيطري بجامعة ذمار . وتغطي الحملة التي تستمر أربعة أيام مناطق منقذه والمواهب في مديرية مدينة ذمار ومناطق دفينه والدرب في مديرية عنس ومناطق رصابة والسمام في مديرية جهران.

واوضح الاخ المهندس علي محمد الحمدي مدير عام مكتب الزراعة والري بمحافظة ذمار انه سيتم خلال هذه الحملة، التي تنفذها الادارة العامة للثروة الحيوانية بوزارة الزراعة والري بالتعاون مع جامعة ذمار والوكالة الامريكية للتنمية الدولية ٠ تقديم العلاجات للثروة الحيوانية وتحصين الماشية ضد عدد من الأمراض التي تصيب الثروة الحيوانية وتقديم الاستشارات الفنية للمزارعين حول حماية الثروة الحيوانية وكيفية التعامل مع الأمراض التي تصيبها.

واشار الحمدي إلى استكمال كافة الترتيبات لتنفيذ الحملة التي تاتي في إطار مشروع التعاون المشترك في مجال الخدمات البيطرية والذي يشتمل على تقديم الخدمات البيطرية في عدد من مناطق محافظة ذمار من خلال تنفيذ حملات بيطرية بالتعاون مع جامعة ذمار ومكتب الزراعة والري والتي سيتم خلالها ايضا تقديم ادوية للمواطنين والمزارعين في هذه المناطق بالتنسيق مع مكتب الصحة العامة والسكان وكلية الطب البشري بجامعة ذمار ٠٠ وأوضح أن المكتب نفذ خلال العامين الماضيين عددا من الحملات الوقائية للنباتات في عموم مديريات المحافظة بهدف مكافحة الآفات والأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية وتؤثر على الانتاج كما تم تنفيذ حملات بيطرية لمكافحة الأمراض الوبائية التي تصيب الماشية ومنها الحملة البيطرية لتحصين الابقار والاغنام والماعز ضد مرض طاعون المجترات الصغيرة استفاد منها اكثر من ٢٠٠الف رأس من الماشية في عدد من مديريات محافظة ذمار ٠

من جهة ثانية اختتمت امس في قاعة الهيئة العامة لتطوير تهامة في الحديدة فعاليات الدورة التنشيطية في مجال رعاية الحيوان والتي شارك فيها ٢٥ مرشدا بيطرياً من مديريات محافظة لحج- والتي تظمها مشروع التنمية الريفية في المحافظات الجنوبية بالتنسيق مع الإدارة العامة للثروة الحيوانية وتحت اشراف المستشار الوطني للثروة الحيوانية في المشروع حيث تلقى فيها المشاركون على مدى ستة أيام العديد من المواضيع الخاصة برعاية الحيوان الى جانب النزول الميداني والتدريب العملي.

وفي حفل الاختتام القيت كلمتان عن المشاركين والجهة المنظمة استعرضتا اهمية عقد هذه الدورة التنشيطية والمعلومات والمعارف التي اكتسبها المشاركون وكذا التدريب العملي الخاص بالفحوصات المخبرية وأعراض الأمراض المختلفة في الابل والنحل خصوصا .وفي نهاية الاحتفال تم توزيع الشهادات على الاخوة المشاركين .

حضر الاحتفال الاخ الدكتور محمد يحيى الغشم رئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة وعدد من المختصين والعاملين في مشروع التنمية الريفية لتنمية المحافظات الجنوبية وممثل الادارة العامة للثروة الحيوانية.

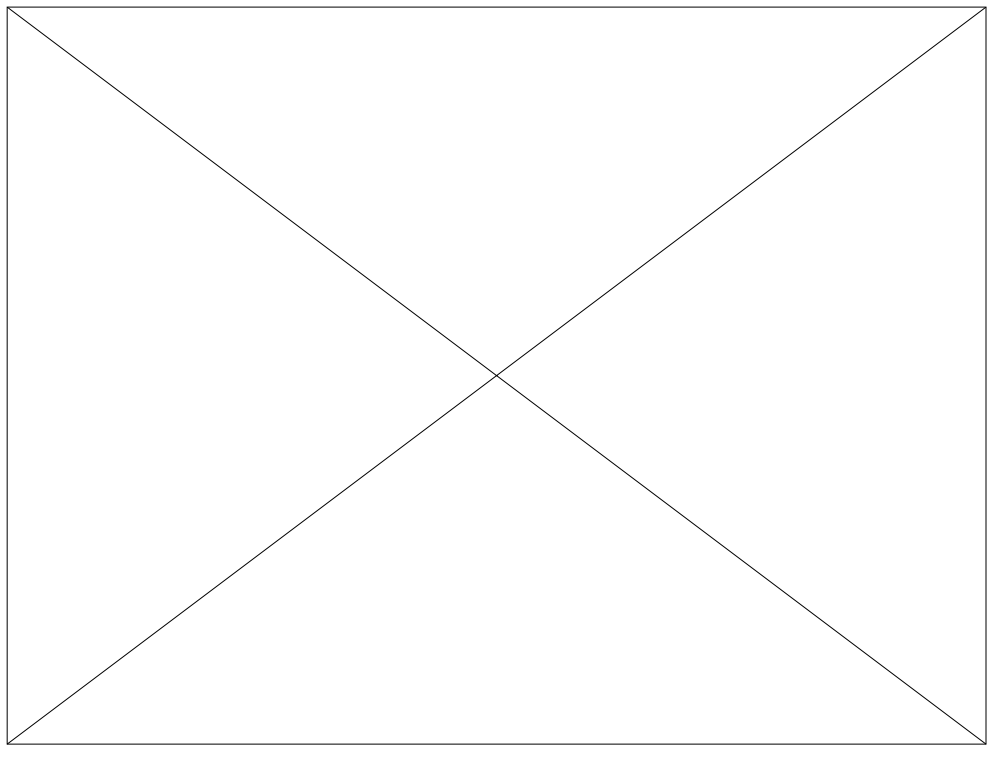

الحرازي يؤكد على دور منفذ حرض لتطوير التجارة والاستثمار مع السعودية

حجة/سبأ

ناقش اجتماع موسع عقد امس بجمرك حرض بمحافظة حجة برئاسة الاخوين محمد عبدالله الحرازي محافظ المحافظة والدكتور علي الزبيدي رئيس مصلحة الجمارك٠ سير الاداء في جمرك حرض ومستوى تكامل جهود الجمارك مع الجهات ذات العلاقة ٠

و قدم في الاجتماع تقرير من الاخ سالم بن بريك مدير عام الجمرك تضمن عرضا لحجم الصادرات اليمنية التي تم ترحيلها عبر المنفذ الى دول الجوار خلال الربع الاول من العام الحالي ٢٠٠٥م والتي بلغت قيمتها المالية نحو ٤ مليارات و ٢٨٣ مليونا و٥٢٦ الف ريال٠ وخلال الاجتماع أكد الاخ محمد عبدالله الحرازي على الاهمية الاستراتيجية لمنفذ حرض٠ النابعة من الدور الذي يؤديه في تطوير عملية التجارة والاستثمار بين بلادنا والاشقاء في المملكة السعودية٠واشاد بالنقلة النوعية لاداء الجمرك واسهاماته المتميزة في تذليل الصعاب امام الزوار والمغادرين٠٠ داعيا الاخوة العاملين في الوحدات الجمركية الى ضرورة التميز في تعاملهم من منطلق اهمية المنفذ والالتزام بالنظم الفنية والقانونية السائدة ٠

من جانبه اثنى الاخ رئيس مصلحة الجمارك على تعاون قيادة المحافظة وسلطتها المحلية بصورة مستمرة و تفاعلها مع كل ما يستجد في عمل الجمرك ٠٠ مشددا على ضرورة تضاعف الجهود والطاقات للحد من ظواهر التهريب والقضاء عليها لما لها من خطورة على اقتصاد الوطن ومستقبلة٠

دور المصارف في تطوير أسواق الاوراق المالية

■ حسين حسن قعطبي

٥.. يشهد دور الاسواق المالية في تمويل إحتياجات الاقتصادات العربية والاجنبية اهمية متزايدة في ضوء التطورات الاقتصادية التي تشهدها هذه البلدان وبالاخص العربية منها.

وحاليا تعتبر السمات الهامة هي الجهود المبذولة لتحرير النشاط الاقتصادي والاخذ بالية السوق منهجا في تخصيص الموارد وكذلك اللجوء المتزايد الى السوق لسد الاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية.

ويبرز دور هذه الاسواق في إطار التوجه القائم في هذه الدول لايلاء القطاع الخاص دورا اكبر في النشاط، ويؤكد على ذلك اهتمام السلطات بخصخصة بعض المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع العام عن طريق طرح اسهمها للاكتتاب العام فالاسواق المالية بمفهومها الواسع توفر الآلية الملائمة لزيادة كفاءة تعبئة المدخرات المحلية ،وإستقطاب الاستثمارات الخارجية ،وتوجيه هذه الموارد نحو المشاريع الاكثر كفاءة.

وتلعب المصارف «التجارية» في البلدان العربية دورا اساسيا في هذه الأسواق، فهي تشكل العمود الفقري لنظم الدفع كما تقوم بالدور الرئيسي في حشد المدخرات الوطنية وتوفير التسهيلات الائتمانية للانشطة الاقتصادية المحلية.

الا انه من الملاحظ ان المصارف العربية قد بدأت في السنوات الاخيرة بتوفير خدمات استثمارية وتسهيلات ائتمانية تتجاوز تخصص انشطتها التقليدية، الا انها لاتزال في بداية المسار بالنظر الى الامكانيات الكامنة لديها

وتاتي اهمية الدور الكامن للمصارف في تطوير نشاط أسواق الاوراق المالية في ضوء التغيرات الملحوظة التي تشهدها البيئة الدولية للعمل المصرفي والمال، وخاصة فيما يتعلق بهياكل وانشطة المصارف التجارية ،الامر الذي يعكسه التوجه نحو إلغاء دور التخصص المصرفي التقليدي،وظهور طابع الخدمات المالية الشاملة لدى المصارف، وهو التوجه الذي يهدف الى توسيع نطاق اعمالها وانشطتها من حيث نوع الخدمات التمويلية والاستشارية وكذا الاوعية الادخارية والاستثمارية التي توفرها لعملائها.

كما يعزز هذا التوجه إزدياد توفر الادوات المالية التي يمكن للمصارف ان توظف مواردها فيها.

وتاتي هذه التطورات في الوقت الذي بدأت فيه مؤسسات مالية غير مصرفية الدخول الى ميدان العمل المصرفي «التقليدي» وذلك في ظل تسارع عمليات الابتكار والتجديد في اساليب وادوات التمويل في الاسواق المالية.

كما تجدر الاشارة الى المسار الحالي لتحرير الخدمات المالية والمصرفية وفتح الاسواق الدولية وما يؤدي اليه من محلية التداول الى التدويل.

ونناقش في هذه المقالة الدور الذي يمكن للمصارف في الدول العربية ان تلعبه في تفعيل نشاط اسواق الاوراق المالية فيها، مركزة في ذلك على الوساطة في هذه الاسواق، وهو احد الجوانب المؤسسية التي تفتقر اليه هذه الأسواق.

الوساطة في اسواق الاوراق المالية العربية

حققت اسواق الاوراق المالية في عدد من الدول العربية تطوراً ملحوظا في الآونة الاخيرة من حيث نمو القيمة الاجمالية للاسهم المدرجة وتطورحجم التداول.

ففي عدد من الدول العربية ،تشير البيانات المتوفرة عن انشطة اسواق الاسهم النظامية، ان اجمالي القيمة السوقية للاسهم المدرجة قد ارتفع خلال الفترة من عام ١٩٨٨ الى عام ١٩٩٤م بشكل ملحوظ، حيث ارتفع في السعودية بنسبة ٦٩٪ وفي الامارات بنسبة ٦٧٪ ،وارتفع الى الضعف في الاردن والى عدة اضعاف في كل من مصر والبحرين وتونس وعمان والمغرب.

كما حقق حجم التداول تطوراً ملحوظا في هذه الدول خلال الفترة المذكورة.

إلا انه وبالرغم من التطور الذي حققته هذه الأسواق ،فهي لاتزال ضيقة ومحدودة بالمقارنة مع الاسواق المالية في عدد من الدول النامية.

فحجم القيمة السوقية لاسواق الاوراق المالية في كافة الدول العربية المذكورة آنفا، كانت بحدود ٨٠ مليار دولار في عام ١٩٩٤.

وبالمقارنة بلغ حجم القيمة السوقية الاجمالية في العام نفسه في اسواق الاوراق المالية في البرازيل ١٨٩ مليار دولار امريكي، وفي المكسيك ١٣٠ مليار دولار، وفي كوريا حوالي ١٩٢ مليار دولار امريكي. اما في تايوان فقد بلغ حجم القيمة السوقية الاجمالية ٢٤٧ مليار دولار.

وبهذا يتضح لنا ضيق ومحدودية اسواق الاوراق المالية في الدول العربية، ويعزى هذا الى ان هذه الاسواق تعاني من قصور في بعض جوانبها المؤسسية، ومن محدودية انواع الاوراق المالية المتداولة فيه.

فمن جانب، يلاحظ غياب او ندرة المؤسسات المالية المتخصصة في مجال الوساطة المالية، كشركات الاستثمار وصناع السوق وشركات إدارة المحافظ، وكذلك شركات الاستشارات المالية بما فيها شركات تقييم وتصنيف الملاءة الائتمانية ،والشركات التي توفر خدمات حفظ وتسجيل وتحويل الاوراق المالية ،كمراكز الايداع والتحويل.

ولقد انعكس ذلك بدرجة كبيرة في محدودية انواع الاوراق المالية وادوات الدين المتداولة في هذه الاسواق ،ذلك انها محصورة في معظم الاحيان على الاسهم وحقوق الملكية، بالاضافة الى السندات الحكومية وسندات التنمية وبعض الاصدارات من سندات قطاع الشركات ،شهادات الايداع الصادرة عن المصارف والسلطات النقدية، الا ان ومن الملاحظ انه وبإستثناء الاسهم ،فإن التداول بالادوات اعلاه لايزال محدوداً، إذ انه لايشكل إلانسبة ضئيلة من إجمالي حجم التداول في اسواق الاوراق المالية بالدول العربية .

وذلك يظهر دون شك ان ضيق اسواق الاوراق المالية العربية وشحة عدد وانواع الادوات الاستثمارية المتداولة فيها لايشجع على قيام مؤسسات وساطة جديدة بالحجم والموارد التي تمكنها من ممارسة انشطتها بفاعلية وعلى اسس تجارية.

وفي صورته الحالية ،فإن هيكل وتعدد اجهزة الوساطة المالية في الدول العربية قد يعطي إنطباعا بأن ما يتوفر من هذه المؤسسات والخدمات التي تقدمها تفي بإحتياجات اسواق الاوراق المالية في الدول العربية.

الا أن هذا الانطباع لايعكس واقع ومستوى الوساطة في هذه الاسواق فمن جهة تقتصر اعمال عدد كبير من هذه المؤسسات على عمليات الوساطة بعمولة او بسمسرة (Broktage SERVICIS) لصالح العملاء وذلك لتنفيذ عمليات بيع وشراء الاسهم في السوق، وعادة دون تقديم اية قيمة مضافة للبائع او المشتري من حيث الاستشارات والتحاليل المالية للاوراق المتداولة.

ومن جهة اخرى ،فإن الخدمات التي توفرها شركات ومصارف الاستثمار والاعمال في مجال التداول وإدارة المحافظ الاستثمارية ،عادة ما يقتصر تقديمها لصالح كبار المستثمرين الخواص والمؤسسين.

وفيما يتعلق بنشاطها في سوق الاصدار، وبالذات في إطار سوق ادوات الدين، تواجه هذه الشركات والمصارف في العديد من الدول العربية منافسة قوية من قبل المصارف التي توفر تسهيلات إئتمانية وتقبل الودائع من عملائها بشروط لاتحفز الجهات المقترضة على إصدار هذه الادوات ،وتحد في الوقت نفسه من جاذبية الاستثمار.

أما بالنسبة لصناديق الاستثمار، فبالرغم من الدور الذي تقوم به والذي تظهر اهميته المتزايدة في تنشيط التداول في اسواق الاوراق المالية، فهي لاتزال محدودة الحجم والعدد، ولم تتوسع في البدائل الاستثمارية التي يمكن ان توفرها.

العوامل المؤثرة في اسواق الاوراق المالية

ترتبط طبيعة أعمال أجهزة الوساطة الانفة الذكر والخدمات التي توفرها بعدة امور لعل من اهمها انماط الادخار والاستثمار التقليدية في الدول العربية فإنخفاض مستوى الوعي الاستثماري لدى جمهور المستثمرين والمدخرين وتدني الثقة بكفاءة مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية، وتعرض عدد منها لصعوبات مالية، أدى الى تجنب نسبة غير صغيرة من المستثمرين من توظيف مدخراتهم من خلال هذه المؤسسات.

كما ان غياب مؤسسات متخصصة تقوم بتوفير الاستشارات المالية كمؤسسات تقييم الملاءة الائتمانية في الدول العربية، وتدني مستوى الافصاح المالي بصورة عامة ،وبالتالي عدم شفافية البيانات المالية الخاصة باداء الجهات المصدرة للاوراق المالية وشركات الوساطة نفسها، يقلل من جاذبية الاستثمار في اسواق الاوراق المالية المحلية، ويحد من قدرة المدخرين على إتخاذ قرارات الاستثمار على اسس علمية وموضوعية.

وفي مثل هذه البيئة يتركز الادخار في الدول العربية عامة في الودائع المصرفية ،لما توفره من عوامل الامان مع حد ادنى من العائد، وفي الاستثمار باصول حقيقية كالعقارات، بالاضافة الى المعادن الثمينة في بعض الحالات.

وبالنسبة لتمويل المشاريع فيعتمد المستثمرون بصورة عامة، على مواردهم والارباح المدورة في حالة توسيع المشاريع القائمة، والائتمان المصرفي قصير الاجل عادة، بالاضافة الى التسهيلات التي توفرها المؤسسات المتخصصة كالمصارف الصناعية والمصارف الزراعية ومصارف الاسكان ومثيلاتها.

أوجه تطوير نشاط المصارف العربية

تاتي مساهمة المصارف في تطوير وتنشيط أسواق الاوراق المالية في الدول العربية من خلال الادوار التي يمكن لها القيام بها في جانبي العرض والطلب.

ففي جانب العرض، يتضمن دور المصارف المساهمة في زيادة حجم وانواع الاوراق المالية المتداولة، وذلك من خلال طرح وترويج ادوات مالية وإستثمارية جديدة يتم تداولها في سوق الاوراق المالية.

وتشمل هذه الاوعية الاستثمارية الاوراق المالية التي تصدرها المصارف نفسها لتمويل عملياتها الائتمانية وتنويع مواردها، بالاضافة الى الاوراق المالية التي تقوم المصارف بإدارة إصدارها لصالح عملائها.

ويشمل الشق الاول من هذه الاوراق المالية أدوات الدين التي يوسع المصارف إصدارها لاغراضها التمويلية بما في ذلك شهادات الايداع (CERTIFICATES OF DEPOSITS)، والسندات متوسطة الاجل ذات الفائدة العائمة ،المتحركة او الثابتة (NOTES FLOATING RATE ANA FIXED RATE)، والسندات الطويل اجـــــــلا (BONDS AND DEBETURES).

وقد يتم إصدار هذه الادوات بالعملات المحلية او بعملات دولية إذا سمحت التشريعات المحلية بذلك.

اما الشق الثاني من الاوراق المالية التي تقوم المصارف بإدارة إصدارها وتسويقها لتمويل إحتياجات عملائها، فتشمل على سبيل المثال لا الحصر، الاوراق التجارية (COMMERCIAL PEPERS)، والسندات متوسطة وطويلة الاجل، والسندات القابلة للتحويل الى اسهم (CONVERTIBLE PAPERS).

كما تتضمن إدارة الإصدارات من الاسهم وحقوق الملكية (WARRANTS)، وعمليات التوريق او التسنيد (SECURITIZATION) بما في ذلك تحويل القروض المصرفية الى أسهم (DEBT-EqUITY CONVERSION) ويرتبط هذا بتنوع الاوراق المالية التي يمكن إصدارها بالبيئة الاقتصادية والتركيبة المؤسسية للشركات العاملة في القطاعات الانتاجية والاطر التشريعية ،وعادة ما تختلف انواع هذه الاوراق من دولة الى اخرى.

وتجدر الاشارة في هذا السياق الى ان المصارف تلعب دورا هاما في إختيار الادوات المالية المناسبة لإحتياجات العملاء من التمويل من حيث فترة السداد والجدول الزمني لاقساط خدمة الدين، والتحقق من قدرة السوق على إستيعاب هذه الاوراق بالتاكد من وجود الطلب الكافي عليها.

كما يمكن للمصارف ان تقوم بإدارة العملية التمويلية بتوفير ضمان او تعهد اكتتاب الإصدار من هذه الاوراق منفردة، او بالاشتراك مع مجموعة من المصارف ومؤسسات الوساطة .

ويتبع ذلك دورها المتعلق بتسويق الاصدار في السوق الاولية.

وقد تحتفظ المصارف في بعض الحالات بحصة من الإصدارات في محافظتها الاستثمارية، وذلك إستنادا الى علاقتها مع العميل المعني.

\وفي هذا الاطار قد تقوم المصارف بدور صانع السوق للإصدار وذلك من خلال تعزيز او تخفيض ما في محفظتها الاستثمارية من اسهم الشركة المعنية.

ويعكس هذا الجانب من نشاط المصارف الدور الذي يمكن لها القيام به في توفير بدائل إستثمار متنوعة تتلاءم بدرجة أكبر مع إحتياجات المستثمرين من حيث فترات سدادها، والمخاطر المتباينة التي تنعكس في عوائدها وذلك من مساهمتها في تنويع وزيادة المعروض من الاوراق المالية في اسواق الاوراق المالية المحلية.

ويسمح توفر هذه البدائل للمستثمرين الخواص والمؤسسين تكوين محافظ إستثمارية اكثر تنوعا تحقق عوائد تتوافق مع اولوياتهم.

اما الجانب الثاني لنشاط المصارف في مجال تنشيط وتطوير اسواق الاوراق المالية فيتضمن تنمية وتطوير الطلب على الاوراق المالية المتداولة في السوق والادوات الاستثمارية التي يتم إستحداثها.

ولعل اهم ما يمكن للمصارف القيام به في هذا الاطار هو توفير خدمات الاستثمار في الاوراق المالية لعملائها بشكل كفؤ من جهة ،وتوعية وتثقيف جمهور المستثمرين حول جدوى إستثمار مدخراتهم في الاوراق المالية باختلاف ميزاتها من حيث فترات السداد وسيولة الادوات وفرص جني عوائد منها تفوق عوائد الادخار التقليدي في الودائع المصرفية، من جهة اخرى.

وفي إطار ما ورد لابد من الاشارة الى اهمية الدور الذي تستطيع المصارف القيام به في توفير قنوات لاستثمار المدخرات من المؤسسات والافراد في اسواق الاوراق المالية وذلك من خلال إدارة المحافظ وصناديق الإستثمار.

وتعتمد إدارة هذه الصناديق والمحافظ عادة على خبرات الكوادر المتخصصة لدى المصارف ذات الاطلاع على خصوصيات الاسواق، وعلى اجهزتها الفنية القادرة على إعداد البحوث المتخصصة حول أداء وتطور الاسواق وتقديم التحليلات باداء الشركات المصدرة للاوراق المالية من الناحية الائتمانيه ومن حيث مخاطر السوق المتعلقة بالاستثمار في هذه الاوراق.

وبذلك توفر هذه الصناديق والمحافظ آلية لتوظيف المدخرات في محافظ أوراق مالية متنوعة المخاطر، لايسمح حجم الاستثمار الفردي المباشر تحقيقها ،وينم توفيرها دون حاجة المستثمر لمتابعة التطورات في الاسواق.

الوكيل المساعد للبحوث
البنك المركزي اليمني